



2002/12/28

كلمة الأستاذ محمد عبدالرحمن الرباعي، الأمين العام لاتحاد القوى الشعبية اليمنية عن الأحزاب السياسية أمام احتفال وزارة حقوق الإنسان باليوم العالمي لحقوق الإنسان

بسم الله الرحمن الرحيم

يطيب لي وأحزاب اللقاء المشترك مشاركتكم الاحتفاء باليوم العالمي لحقوق الإنسان شاكرين دعوة وزارة حقوق الإنسان ومقدرين جهودها.

الحضور الكريم ...

ونحن نحثي بهذه المناسبة ندرك جيداً أن حقوق الإنسان من أهم إنجازات عالمنا المعاصر الذي تتنكر فيه اليوم القوى العظمى لهذه الإنجازات وتتجاوزها ليحل العنف محل السلام والطغيان مكان العدل ويتحول الإنسان إلى هدف للقتل والظلم والانتهاك والقمع والإذلال والتشريد والأسر والفقر، كما هو وضع أبناء شعبنا الفلسطيني مع قوات الاحتلال الصهيوني، وأبناء شعبنا العراقي مع قوات الاحتلال الأمريكي وما يمارس تحت مبرر ما يسمى مكافحة الإرهاب من قبل الكثير والكثير.

أيها الأخوة ...

لقد كرم الله الإنسان واستخلفه ليعمر الأرض ويحكم بالعدل وينشر الخير والمحبة والسلام وهو ما يتناساه البعض المسكونون بأوهام القوة والجبروت والسعي وراء المصالح الضيقة، سواء على صعيد دولي أو إقليمي أو

وطني ... ولنا في مثل هذا الموقف أن نسال أولئك؛ ليس الظلم والفساد أعداءً على حقوق الإنسان؛ والقمع والضرب في أقسام الشرطة والأمن إنتهاكاً لكرامة الإنسان؛ والفقر والجوع والاقصاء الوظيفي إهداراً لإنسانية الإنسان؛ بلى إنها كل ذلك واستمرار تجاهلها والتغطية عليها ليس حلاً وإنما عناد لا مناص من كشفه ومواجهته.

الأخوات والأخوة ...

إن تغيير المفاهيم هو البداية الصحيحة فعندما ينتشر مفهوم أن الدولة قتلت أو عذبت أو اعتدت أو إنتهكت مواطناً ما لأن مسؤولاً ما تجاوز القانون وأساء استخدام سلطته فهو مفهوم خاطئ يسيء للدولة ودورها، بكرسه الإصرار الرسمي في التمترس خلف المسيء بدلاً من التمسك بالقانون واحترامه. . . وفي هذا السياق يأتي تقنين الحد من الحرية كما في قانون المظاهرات الذي حاولت أحزاب اللقاء المشترك تعديله بما لا يتعارض مع مبدأ الحقوق والحريات ومازالت تدعو لإعادة النظر في هذا القانون ونادى بسحب مشروع قانون نقابة الصحفيين الذي أجلت مناقشته ولم يسحب رغم رفض الصحفيين له.

الأخت وزيرة ...

إن حقوق الإنسان وحرية وكرامته رسالة عظيمة وهدف

نبيل والوصول إليه مسؤولية جميع المؤمنين بإنسانية الإنسان. وأحزاب اللقاء المشترك وهي تعلن تضامنها مع قضايا حقوق الإنسان وإدانتها لكل أشكال القمع والانتهاك تؤكد دعمها لوزارتكم وتوجهاتكم لتحقيق مكاسب لحقوق الإنسان.

وختاماً ...

لا يفوتنا أن ننوه إلى ما تعرضت له الوزارة أخيراً خلال رحلتها لقد دافعت بموقفها عن كرامتها كإنسان وعن كرامتها كمسؤول وعن كرامة وطنها..

الحاضرون جميعاً...

إن الحديث عن حقوق الإنسان حديث ذو شجون ولكن من حقه الاختصار ... مرة أخرى أكرر الشكر والتقدير لكم جميعاً متمنين للوزيرة تخطي العوائق والعقبات والنجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



● الأستاذ محمد عبدالرحمن الرباعي

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قراصنة البحر يواصلون نهب وتدمير الثروة السمكية

عبدالله القاضي

وقيامها برمي أكثر من 39 ألف طن من الأسماك الميتة، بالإضافة إلى استخدام شبك مخالفة للقانون والقيام بالإصطياد ليلاً، مشيراً إلى وجود نحو 76 سفينة وقارب صيد في البحر الأحمر يقدر ما تربيته يومياً من أسماك ميتة فيه بأكثر من 60 طناً تصل قيمتها خلال عشرة أشهر إلى مليارين و736 مليون ريال. وأتهم التقرير الصادر عن اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق مسؤولي الرقابة والتفتيش البحري بالتواطؤ مع الشركات التجارية للعبث بالثروة السمكية، محذراً من استمرار تفاقم الأضرار الناجمة عن استمرار عمليات الإصطياد المخالفة للقوانين، مما يندرج بعواقب وخيمة بدأت مؤشراتنا تهدد بتوقف المصانع العاملة في تعليب الأسماك وتصديرها وفقدان كثير من الأسر اليمنية لمصادر دخلها القائمة على الإصطياد، فضلاً عن حرمان البلاد من عائدات التصدير من العملات الأجنبية وتعرض المخزون السمكي للانقراض والنفاذ.

وفي إطار استمرار مسلسل الإهمال والتسيب وتواطؤ أجهزة الرقابة البحرية مع سفن الإصطياد الأجنبية وقراصنة البحر أكدت مصادر اعلامية مؤخراً أن إحدى السفن التابعة للشركة الصينية التي كانت محتجزة في المياه اليمنية على خلفية مديونية مالية تقدر بملايين الريالات لوزارة الثروة السمكية تمكنت من الفرار. ونقلت وكالة يونايتد برس انترناشيونال في خبر لها نشر مؤخراً عن مصدر أمني يمني أن عدداً من ضباط أمن وقيادات في الرقابة البحرية بمحافظة عدن تم توقيفهم على ذمة هذه الحادثة بعد أن كشفت التحقيقات عن تواطؤ بعض الضباط مع طاقم السفينة الصينية الهاربة فيما برر الأخ وزير الثروة السمكية على مجور عمليات السرقة التي تتعرض لها الثروة السمكية بقصور قانوني يتعلق بعدم وضوح الكثير من مواد القانون وعدم صدور لائحة تنفيذية تفسر مواد القانون إلى جانب عدم وجود أحكام قانونية تحدد العقوبات اللازمة ضد عمليات القرصنة وفساد المراقبين والسفن التي تلجأ إلى الفرار بحمولتها إلى الخارج قبل استكمال الإجراءات.

يشار إلى أن الاتحاد التعاوني السمكي رفع في وقت سابق مذكرتين إلى مجلس النواب ومجلس الوزراء تضمنتا جملة من المشاكل والقضايا المتعلقة بالصيد والصيديين والجمعيات والمعاونة الناجمة عن المخالفات التي ترتكبها قوارب وسفن الصيد الصناعي واضرارها البالغة على الثروة السمكية والبيئة البحرية بشكل عام. الخ.

من هنا ينبغي التأكيد على ضرورة الحفاظ على الثروة السمكية من الجرف والتدمير والتلوث من خلال وضع الإستراتيجيات والخطط التي من شأنها الاهتمام بالجانب البشري والتقني والارتقاء بمستوى البنية التحتية وتحديث أنظمة الرقابة والتفتيش وقطع دابر العبث والفساد.

لا يختلف اثنان حول الأهمية الاقتصادية والتجارية التي تحتلها الثروة السمكية والأحياء البحرية وما تزخر به المياه الإقليمية اليمنية الممتدة لأكثر من 2500 كم من البحرين العربي والأحمر، وما يربو على (150) جزيرة كلها تزخر بنفائس هذه الثروة وأغلاها ثمناً، وما توفره (700) كم2 هي مساحة الجرف القاري اليمني المليء بالأسماك من فرص استثمارية هائلة في مختلف مجالات الاستثمار السمكي، وما يشكله وجود أكثر من (250) نوعاً من الأسماك يمكن استغلالها اقتصادياً وتجارياً بطاقة تصل إلى (400) ألف طن سنوياً دون الإضرار بالمخزون السمكي.

إلا انه من اللافت أن المستغل في الوقت الحالي لا يتعدى 40 - 50 نوعاً فقط وكمية الإنتاج لا تتجاوز (124722) طناً لعام 2000م وينسبته تصل إلى 33.7% من إجمالي الناتج اصطياده في وقت لا يزال الصيد التقليدي يشكل 89% ولا يتعدى الصيد التجاري 11% من الإنتاج الكلي البالغ 42 ألف طن بحسب بيانات 2001م.

ويعود تدني الإنتاج السمكي في بلادنا برأي المختصين إلى وجود العديد من الصعاب والمعوقات من أبرزها:-

- عدم اعطاء الأولوية لاستغلال الثروة السمكية عند وضع الخطط التنموية.

- قصور في اساليب التوزيع والحفظ والخزن والتعبئة عن مواكبة التطورات والمتغيرات الحديثة.

- قلة البحوث ونقص البيانات الاحصائية الدقيقة المبنية على دراسات ومسوحات ميدانية، وعدم الاهتمام بالبنى الأساسية بالإضافة إلى تعرض السواحل اليمنية للتلوث من مصادر متعددة، وأثرها على المصائد السمكية وخصوصاً أماكن تواجد الأسماك وتكاثرها ناهيك عن ضعف التقنيات المستخدمة في الاستزراع السمكي والتربية السمكية واستغلال المسطحات المائية.

ورغم ما تمتلكه اليمن من امكانات هائلة في مجال الإنتاج السمكي والأحياء البحرية، إلا أن هذه الثروة أصبحت عرضة للقرصنة البحرية والجرف والتدمير للعديد من السفن الأجنبية وقوارب الإصطياد العشوائية المزودة بأحدث التكنولوجيا في تحديد التيارات البحرية وتحديد أماكن تجمع الأسماك والانقضاء عليها.

وإزاء هذه الهجمة الخطيرة على حاضر ومستقبل الثروة السمكية تعالت الاصوات وتوالت الصيحات محذرة من خطورة الاعمال التدميرية والإصطياد العشوائي من قبل السفن الأجنبية..

حيث كشف تقرير لجنة الزراعة والأسماك في مجلس النواب عن وجود أكثر من الف و 284 مخالفة تم رصدها في البحر العربي وخليج عدن قامت بها سفن وقوارب الصيد التجارية خلال الفترة من يناير -مايو من هذا العام 2003م،

معارك الضباع

أزمة بين الحكومة والتجار حول ضريبة المبيعات

مروان دماج

اجتماعية عاملة ستضاف إلى جيش البطالة. وقال البيان ان رؤوس الاموال الخاصة المعنية بالتنمية تواجه مصاعب قائمة بسبب الأوعية الحالية والجبايات المتعددة والتي حالت دون القدرة على خلق فرص عمل جديدة وأدت إلى تراجع مساهمة القطاع الخاص في استيعاب عاملين جدد.

واتهم البيان الهيئات التي سعت لإصدار القانون بانها تريد خلق أزمة حادة يكون عنوانها الركود، ونتائجها الخطيرة مثل مظاهر الإفلاس وتآكل القدرة الشرائية للأفراد وانخفاض كمية السلع واتساع قاعدة البطالة.

وطالب بأحداث اصلاحات جديدة للاوعية القائمة وهي كفيلة بان تحقق إيرادات أعلى واعظم.

شكوى التجار تبدو مريرة فالفساد الحكومي كبير والوعية الضريبية عديدة ومشقة والآليات الراهنة مهالكة كما ان تنفيذ القانون سيفتح باباً أوسع لتفريخ الفساد والابتزاز.

مدللاً على الممارسات الراهنة من تحصيل الضرائب والرسوم القائمة وتحييز القانون ضد المنتج المحلي ويتضح ذلك من ان الضريبة تصل إلى المستهلك الصناعي المحلي بنسبة 15% أو 22% من سعر المصنع وليس 10%.

شكاوى مريرة من اداء الحكومة وفسادها يعلنها التجار دون ان يجروا على تكديبهم أحد تدعمهم كما يلوحون بتقارير الجهات الدولية المانحة وفي مقدمتها الصندوق والبنك الدوليين.

المواطنون مقتنعون ان الحكومة فاسدة، وأن ما تحصله من جباياتها العديدة لا تذهب لمستحقها. والتجار أيضاً يعرفون ان 60% من إيرادات الضرائب العامة يدفعها الموظفون الحكوميون الفقراء والمعوزون بينما لا يتجاوز ما يدفعه القطاع التجاري والصناعي 20% من الضرائب.

ان الأمر يشبه معركة بين ضبايع مختصمة حول جسد نائل.

ماذا يعني المواطن فرض ضريبة المبيعات أم لا اذا كان كيس الدقيق (الذي يصنعون منه الخبز) قد زاد سعره ألف ريال دفعة واحدة.

وهل يغير مليون توقيع لإلغاء الضريبة من اقدار ملايين المعدين وقد تضاعفت اسعار كل ما يحتاجونه للاستمرار في مكابدة الحياة.

مدير عام الغرفة التجارية وهي فئة ذات مخالب، تحدث في مؤتمر صحفي عقد أواخر الأسبوع بصنعاء عن اعتماد رجال المال لقنوت عدة لإيقاف وتعديل القانون.. منها الضغط والتواصل مع الجهات (الأشخاص) المؤثرين في صناعة القرار.. والاستعانة برفاقهم المتواجدين تحت (كوفية) البرلمان.

ويملك اصحاب المال والتجارة تمثيلاً واسعاً في مجلس النواب، وهم بحسب اطلاله (مادية) على قاعة البرلمان الخشبية أكثر الفئات تمثيلاً وربما فهماً واريحية.

وبالعودة إلى بداية النزاع بين الحكومة والتجار والذي يعود إلى بداية العام 2003 اثبت اصحاب المال قدرة على تأجيل اجراءات تمرير القانون لعام كامل.. ولا شك ان حسابات عام الانتخابات كانت في الحساب. مع ذلك فان تعديلاً في القانون قد يكون مؤثراً أو لا سيحدث في نهاية المطاف.

يوم الثلاثاء الماضي (لجنة مليون مواطن لإلغاء قانون ضريبة المبيعات) وتضم عدداً من المحامين وزعت بيان اشهار.

واوضح المحامي ياسين عبدالرزاق ان اللجنة اعتمدت استراتيجية جمع مليون توقيع من المواطنين مطالبة بإلغاء القانون ودعا جميع المهتمين والعارفين إلى نقاش موسع حول القانون.

وجاء في بيان الاشهار ان القانون يستهدف اضافة اعباء على الإنتاج الوطني والسلع ذات الصلة بالاحتياج الاستهلاكي.

وحذر البيان من ان القانون سيقاوم أزمة البطالة التي وصلت إلى 47% وان فئات